

المداخل المتأية من التصرف في الأسواق والمسالك

(69)



طرق التصرف في الأسواق والمسالك البلدية وتحديد المعاليم المستخلصة داخلها

الإطار القانوني:

- [مجلة الجماعات المحلية](#) الصادرة بمقتضى [القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018](#) المؤرخ في 09 ماي 2018،
- القانون عدد 86 لسنة 1994 المتعلق بتوزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري،
- مجلة الجباية المحلية الصادرة بمقتضى [القانون عدد 11 لسنة 1997](#) المؤرخ في 03 فيفري 1997،
- [الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016](#) المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريف المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استغلالها،
- [منشور وزير الشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 22 فيفري 2019](#) حول الإطار المرجعي لاستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالك البلدية.

1. أنواع الأسواق والمسالك البلدية وطرق التصرف فيها:

1.1. أنواع الأسواق البلدية:

تنقسم الأسواق بالبلدية إلى:

- أسواق الجملة للخضر والغلل ولمنتجات الصيد البحري: وهي كل فضاء مهياً بمناطق الاستهلاك يهدف إلى تسهيل ترويج المنتجات الفلاحية والبحرية وتدعيم شفافية الأسعار واعتماد المنافسة (قاعدة العرض والطلب).
- الأسواق البلدية للبيع بالتفصيل (الأسواق المركزية): وهي أسواق داخل فضاء مهياً من طرف البلدية داخل مجالها الترابي ويحتوي على عدة أماكن مخصصة للبيع اليومي بالتفصيل للمنتجات الفلاحية والبحرية.
- الأسواق الأسبوعية: وهي فضاءات تهيئها البلدية وتحدد لها يوماً في الأسبوع لبيع مختلف المواد الاستهلاكية.
- أسواق الدواب: وهي فضاءات تهيئها البلدية وتحدد لها يوماً في الأسبوع لبيع المواشي والأبقار.
- أسواق بيع السيارات: وهي فضاءات تهيئها البلدية وتحدد لها يوماً في الأسبوع لبيع السيارات المستعملة وتوابعها.
- الأسواق الطرفية: وهي أسواق تنتصب بصفة موسمية وحسب خصوصية البلدية (أسواق الحبوب، أسواق الزيتون، أسواق التمور، أسواق أضاحي العيد...).
- وإضافة إلى هذه الأسواق يتوفر لدى بعض البلديات مسالخ وهي فضاءات مهياً لذب الحيوانات المعدة لإنتاج اللحوم الحمراء.

2.1. طرق التصرف في الأسواق والمسالخ:

يمكن التصرف في الأسواق والمسالخ بإحدى الطريقتين:

- التصرف أو الاستغلال المباشر: عن طريق الإمكانات المادية والبشرية للبلدية، أي أن البلدية توفر الإمكانات والأعوان الذين توكل إليهم مهمة استخلاص المعاليم المستوجبة مباشرة عن طريق وكالات مقياض.
 - تفويض التسيير إلى ذوات مادية أو معنوية مستقلة: وهو ما يعبر عنه بالاستئجار أو اللزومة. واللزومة هي عقد تفويض بمقتضاه البلدية (مانح اللزومة) لمدة محددة، إلى شخص عمومي أو خاص (صاحب اللزومة) التصرف في مرفق عمومي أو استغلال أو استعمال أملاك أو تجهيزات أو معدات أو استخلاص معاليم راجعة للبلدية بمقابل يستخلص لفائدته من المستعملين حسب الشروط التي يضيها عقد اللزومة.
- ويخضع إسناد اللزومات إلى وجوب احترام المبادئ العامة الخاصة بالمساواة والشفافية والمنافسة وتكافؤ الفرص وكذلك إلى إجراءات خاصة وفقاً لمقتضيات [الفصل 84 من م.ج.م.](#)
- ووجب العمل على إحكام مسك وإنجاز الحسابات المالية للمعالم الواجبة بالأسواق وضمان شفافية المعاملات وذلك من خلال طبع كشآت الوصولات ووضعها على ذمة المحاسب البلدي واستعمال هذه الوصولات دون غيرها من قبل صاحب اللزومة الذي يمنع عليه منعاً باتاً استعمال أية دفاتر أخرى ويتولى الاستظهار بها عند كل طلب من طرف أعوان البلدية المؤهلين لتأمين المراقبة على أن لا يتم تجديد كشآت لفائدة المستلزم إلا في صورة التأكد من خلاص الأقساط التي حل أجلها.

وحيث أن البلديات تفتقر إلى الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لحسن تسيير مرافقها الاقتصادية فمن المستحسن استغلالها عن طريق الاستئجار شريطة التقيد بالإجراءات الواردة بالدليل الإجرائي لاستئجار المعاليم الواجبة بالأسواق والمسالخ البلدية الصادر بمقتضى [المنشور عدد 4 بتاريخ 22 فيفري 2019](#).

3.1. المعالم المستخلصة داخل الأسواق والمسالخ:

تعّد المعالم المستوجبة داخل الأسواق والمسالخ الراجعة بالنظر إلى البلديات بموجب مجلة الجماعات المحلية وهي نفس المعالم التي نص عليها [القانون عدد 11 لسنة 1997](#) المؤرخ في 1997/02/03 المتعلق بإصدار [مجلة الجباية المحلية والأمر الحكومي عدد 806 لسنة 2016](#) المؤرخ في 2018/09/26 المتعلق بالمعالم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها والتي ينتهي

- العمل بها تباعا بمقتضى صدور قرارات ضبط المعاليم والحقوق والرسوم بمقتضى مداونات المجالس البلدية.
- وتشمل هذه المعاليم:
- المعلوم العام للوقوف أو الخاص للوقوف،
 - المعلوم على رقم معاملات وكلاء البيع ومزودي سوق الجملة،
 - المعلوم على الوزن والكيل العمومي،
 - معلوم البيع بالتجوال داخل الأسواق،
 - معلوم الأيواء والحراسة.

2. أهم الإشكاليات المتعلقة باستخلاص المعاليم المستوجبة داخل الأسواق والمساخن والتدابير العملية لتجاوزها:

الصف	الإشكاليات	الأسباب	التدابير
الأسواق	خدمات متدنية ودون المستوى المطلوب	اعتماد صيغة الاستغلال المباشر	اعتماد صيغة الاستلزام
		نقص في الإمكانيات للتسيير المباشر للأسواق	
		عدم تقدير القيمة الحقيقية للسوق	تحديد أسعار افتتاحية معقولة بناء على دراسة موضوعية لقيمة السوق
		تواضع البنية التحتية والتجهيزات المتوفرة داخل السوق	تشجيع الاستلزمات القادرة على القيام باستثمارات في التجهيزات والمرافق على فترات استلزام متوسطة المدى (3 إلى 5 سنوات)
	نتائج غير مثمرة لجلسات التثبيت	التأخير في إعداد إجراءات البتة	الانطلاق في الأعمال التحضيرية بصفة مبكرة (عرض كراسات الشروط والأسعار الافتتاحية على المصادقة في دورة جوبيلية) الإعلان عن البتة في شهر سبتمبر
		إعداد غير محكم لكراسات الشروط	التقيد بالإجراءات الواردة بالدليل الإجرائي

الصف	الإشكاليات	الأسباب	التدابير
الأسواق	عدم احترام المستلزم لبنود التعاقد	نقص في المتابعة الدورية للمستلزم	إلزام المستلزم بمد الإدارة بتقارير دورية حول استغلال السوق ومقارنتها مع الوثائق المحاسبية والمعطيات المتوفرة لدى الهياكل المتداخلة (خاصة في أسواق الجملة)
			التأشير على مختلف الوصولات قبل تسليمها إلى صاحب اللزمة ومسك حسابية مواد في الغرض
			تكثيف عمليات المراقبة بأسواق الجملة واعتماد آلات الوزن والفوترة الإلكترونية
	تفشي ظاهرة البيع خارج مسالك التوزيع القانونية	نقص في المراقبة والمتابعة	تكثيف دوريات المراقبة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتداخلة بأسواق الجملة
	عدم احترام المستلزم لتعهداته المالية	التأخر في تثقيف العقود	العمل على تثقيف العقود حال المصادقة على نتائج البتة
		نقص في المتابعة	التنسيق المحكم مع القابض البلدي بخصوص خلاص الأقساط في أجلها
			التنبيه الفوري على المستلزم في صورة التأخر وعدم التردد في القيام بعملية التجريد وإعادة البتة في إبانها دون انتظار استنفاد الضمان
		نقص في الضمانات المالية	التأكد من تأمين مبلغ الضمان النهائي قبل الشروع في استغلال السوق
			إمكانية طلب ضمانات خصوصية كالكفالة البنكية التضامنية أو الضمان البنكي عند أول طلب
			إمكانية اشتراط خلاص كامل مبلغ اللزمة قبل الشروع في الاستغلال

الصف	الإشكاليات	الأسباب	التدابير
الأسواق	عدم احترام المستلزم لتعهداته المالية	الاقتصار على اختيار العرض الأرفع ثمنًا دون التأكد من القدرة التفسيرية لصاحب اللزعة	ضرورة اشتراط شرط الخبرة وتجارب المستلزم في مجال التصرف في الأسواق
المسالخ	ضعف المردودية الاقتصادية والمالية	انتشار ظاهرة الذبح العشوائي	تكثيف دوريات المراقبة المشتركة مع الهياكل المتدخلة واشتراط وضع ختم اللحوم باستخلاص المعاليم
		عدم استخلاص كافة المعاليم المتاحة	استخلاص معاليم إيواء العربات ولزعة معاليم نقل اللحوم ومعاليم المراقبة الصحية على اللحوم المذبوحة خارج المسالخ ومعاليم إقامة الحيوانات قبل ذبحها القيام بعمليات تفقد دورية ومقارنة الاستخلاصات المتأتية من معاليم الذبح مع إحصائيات الجلود ووصولات المراقبة الصحية
		ارتفاع تكلفة التسيير عن طريق الاستغلال المباشر	تشجيع الاستلزمات القادرة على القيام باستثمارات في التجهيزات والمرافق على فترات استلزام متوسطة المدى (3 إلى 5 سنوات)